القبض على خاطف ١٥ شخصاً من الطرقات العامة

| حماة- محمد أحمد خبازي

ألقى فرع الأمن الجنائي في حماة القبض على خاطف ١٥ شخصاً بغية ابتزاز ذويهم لقاء الفدية المالية، وهو أحد أفراد عصابة امتهنت الخطف والسلب في منطقة الغاب، وتحديداً على طريق سلحب الرعيدي، وذلك في كمين محكم بعد استدراجه إلى بلدة كفربهم غرب حماة.

وأكد مصدر في قيادة الشرطة لـ«الوطن» قيام فرع الأمن الجنائي بالقبض في الآونة الأخيرة، على العديد من العصابات الإجرامية التي اتخذت من خطف المواطنين الأبرياء على الطرقات العامة بالمحافظة، وسيلة لجني الأموال والإثراء الفاحش غير المشروع، ووضع حد لإجرامها، ما أشاع الأمان والطمأنينة في نفوس المواطنين.

وبيّن المصدر أن المقبوض عليه اعترف أثناء التحقيق معه، بارتكابه نحو (١٥) جريمة خطف لأشخاص من الطرقات العامة مستخدماً بذلك سيارات وأسلحة مع أفراد عصابته، وبالتفاوض مع ذويهم وقبض فديات كبيرة تراوحت مبالغها بين الـ ١,٥ مليون ليرة و٧ ملايين.

ونتيجة خلافه مع زعيم عصابته على تقاسم مبلغ فدية، حصل عليه من ذوي أحد المخطوفين، ترك العصابة بعد أن سرق بندقيتين آليتين خاصتين بزعيمه، وبدأ يبحث عن شركاء آخرين ليشكل عصابة ويستمر في جرائم الخطف والسلب!

ولكن – يقول المصدر – فرع الأمن الجنائي كان له بالمرصاد واستدرجه إلى بلدة كفر بهم وقبض عليه وصادر منه البندقيتين، وقد تم استدعاء المخطوفين الذين تعرف بعضهم عليه شخصياً، وأكدوا أنه أحد أفراد العصابة التي اختطفتهم، ومن ثَمَّ قُدِّم إلى القضاء لينال القصاص العادل.

وأوضح المصدر أنه نتيجة اعتراف المجرم بما نسب إليه، تم القبض على أحد شركائه أيضاً، الذي اعترف بما أسند إليه، ولمّا يزل التحقيق جارياً معه، وفور اكتمال التحقيق سنزود«الوطن» بالتفاصيل.

تقرير لمحافظة دمشق: ٦٩٠ منزلاً صالحاً للسكن جنوب التضامن ويمكن للأهالي العودة مؤقتاً

سرور لـ«الوطن»: كامل المنطقة ستخضع للقانون ١٠ والتنفيذ سيستغرق نحو ٥ سنوات

اليوم تختم اللجنة البيوت الصالحة للسكن ريثما تسلم لأصحابها

| موفق محمد

كشفت لجنة محافظة دمشق المكلفة بدراسة واقع المنطقة التي تم تحريرها في حي التضامن جنوب دمشق عن مصادقة المحافظ بشر الصبان على تقريرها الذي انتهى إلى وجود ٦٩٠ منزلاً صالحاً للسكن يمكن للأهالي العودة إليها، ريثما يتم تنظيم كامل منطقة التضامن وفق القانون رقم ١٠ والذي قد يستغرق بين ٤ إلى ٥ سنوات.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد رئيس اللجنة فيصل سرور، أن محافظ دمشق «صادق على تقرير اللجنة المشكلة لدراسة واقع المنازل المخالفة في منطقة التضامن».

وقال: إن «اللجنة التي تم تشكيلها فنية ومهمتها دراسة واقع المنازل في المنطقة التي كانت تحت سيطرة المسلحين، وخلال جولات عديدة قامت بها اللجنة في المنطقة كشفت على منازل المخالفات كافة في المنطقة، وخلصت إلى أن البيوت الصالحة للسكن بلغ عددها ٦٩٠ بيتاً، وأضاف: إن «باقي البيوت غير صالحة للسكن ولا يمكن ترميمها في الوقت الحالي».

وذكر سرور، أنه وبالنسبة للبيوت الصالحة للسكن، ستقوم اللجنة باتخاذ إجراء احترازي لكي يتم تسليمها إلى ملاكها وشاغليها الذين كانوا يقطنونها قبل الأحداث، ويتمثل بوضع الختم الرسمي عليها، ريثما يراجع ملاكها وشاغلها المحافظة ويقدموا وثائق تثبت ذلك ليتم بعد ذلك تسليمها لهم وفض الختم عنها بشكل نظامي بحضور مندوب من المحافظة ومختار الحي.

وأكد سرور، أن أهالي البيوت الصالحة للسكن وبعد إثبات ملكيتهم وتقديم وثائق تثبت ذلك واستلامهم لها يمكنهم العودة إليها، موضحا أن إجراءات المحافظة السابقة هي لحماية ملكية تلك البيوت وتسليمها للأشخاص الذين كانوا يقيمون فيها قبل الأزمة، وعدم حصول أي إشكالات في هذا الأمر، من قبيل إدعاء شخص ما امتلاكه بيتاً في المنطقة وهو لا يمتلكه.

وأوضح سرور، أن اللجنة صنفت كل شقة في أي بناء مؤلف من عدة طبقات «بيت» ولم يجر تصنيف كامل البناء بيتاً واحداً.

وإن كانت البيوت الصالحة للسكن محصورة في منطقة معينة أم هي في عدة مناطق، ذكر سرور: «على الأغلب هي بجانب بعضها، أما إن كان هناك جادة مهدومة بشكل كامل فيجري تصنيف البيوت فيها بأنها غير صالحة للسكن».

وأوضح، أن الجادة الواحدة يمكن أن يكون فيها بيوت صالحة للسكن وأخرى غير صالحة للسكن.

وأشار سرور إلى أن اللجنة ستقوم اليوم أو غداً بجولة في المنطقة لكي تضع الأختام على البيوت الصالحة للسكن.

وحول مصير البيوت غير الصالحة للسكن، قال سرور «هي بيوت غير صالحة للسكن ولا يمكن عودة الأهالي إليها، والأرض تبقى ملكاً لصاحبها ولكن لن نسمح له بإعادة بناء منزله على اعتبار أنه بيت مخالف».

وأوضح، أن مصير الأرض هناك سيخضع للقانون رقم ١٠، وأضاف: «حتى البيوت الصالحة للسكن التي سيتم تسليمها لأصحابها ستخضع للقانون ١٠ وأصحابها سيقيمون فيها ريثما ينتهي تنظيم المنطقة بالكامل، الأمر الذي ربما يستغرق من ٤ إلى ٥ سنوات»، مشيراً إلى أن كامل منطقة التضامن ستخضع للتنظيم.

وأصدر الرئيس بشار الأسد في الثاني من نيسان الماضي القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ القاضي بجواز إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الإدارية وذلك بمرسوم بناءً على اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة وتعديل بعض مواد المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لعام ٢٠١٢.

وتمكن الجيش العربي السوري في أواخر أيار الماضي من دحر تنظيم داعش الإرهابي من منطقة الحجر الأسود ومخيم اليرموك والجزء الجنوبي من حي التضامن في جنوبي العاصمة، بعد أن كان قبل ذلك قد طرد التنظيم من القسم الشرقي من حي القدم، لينهي بذلك ملف الوجود الإرهابي في العاصمة ومحيطها.

وفيما بعد جرى تطبيق القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٨ في الجزء الجنوبي من حي التضامن الذي تم تحريره، والمتضمن إزالة الأنقاض وتحديد المباني المتضررة غير الصالحة للسكن، حيث شكلت محافظة دمشق لجنة برئاسة عضو المكتب التنفيذي،سرور، وعضوية كل من «طارق نحاس وجمال إبراهيم وبشار الفطنة وجمال يوسف وحمدي حيدر»، وقامت بأكثر من جولة في الحي.

وقامت «الوطن» بأكثر من جولة في الجزء الجنوبي من حي التضامن، واطلعت على الدمار والتخريب الذي تسبب به الإرهابيون سواء لناحية شبكات الكهرباء والمياه والهاتف أم لناحية منازل المواطنين.

ويعتبر «حي التضامن» العشوائي التابع إدارياً لمحافظة دمشق، بوابة العاصمة من الجهة الجنوبية والفاصلة بين المدينة وريفها، ويحده من الغرب مخيم اليرموك، وبلدتا ببيلا ويلدا من الشرق والجنوب على التوالي، أما من الشمال فمنطقتا الزاهرة ودف الشوك.

وخلال جولات «الوطن» في الجزء الجنوبي من الحي، لاحظت أن القسم الممتد من شارع فلسطين التابع لمخيم اليرموك غرباً وحتى الجادات المحاذية لمنطقة الطبب شرقاً، بمسافة تقدر بنحو ٤٠٠ م، ومن ساحة النجوم شمالاً وحتى دوار فلسطين جنوباً بمسافة تصل إلى ٥٠٠ م، طاله دمار جزئي ويمكن ترميم المنازل فيه، وتقدر مساحته بأكثر من نصف مساحة الجزء الجنوبي من الحي، على حين القسم الممتد من منطقة الطبب غرباً وحتى شارع دعبول شرقاً المحاذي لمنطقة سليخة التابعة إدارياً لبلدة ببيلا بمسافة تقدر بـ٣٠٠ م، ومن شارع فرن «أبو تربة» شمالاً حتى قوس يلدا جنوباً بمسافة تقدر بـ٤٠٠ م، كانت فيه نسبة الدمار أكبر.

وبذلك تقدر نسبة المنازل التي يمكن ترميمها في القسم الجنوبي فقط من الحي والواقعة في جزئه الغربي بأكثر من ٦٠ بالمئة، على حين تصل نسبة المنازل التي طالها دمار شبه كامل وتقع في قسمه الشرقي إلى نحو ٤٠ بالمئة، ما يعني أن نسبة الدمار شبه الكلي طال ما يقرب ٢٠ بالمئة من منازل الحي، على اعتبار أن القسم الشمالي من الحي الذي تقدر مساحته بأكثر من ٦٠ من المساحة الكلية للحي كان تحت سيطرة الدولة ولم تصبه أضرار سوى أضرار القذائف التي كان الإرهابيون يطلقونها عليه، والحياة فيه طبيعية.

وكانت أعداد سكان الحي قبل بداية الأحداث في البلاد منتصف آذار ٢٠١١ تقدر بـ٢٠٠ ألف يشكلون نسيجاً اجتماعياً متنوعا، فسكانه ينحدرون من أغلب محافظات البلاد، وأغلبيتهم منخرطون في مؤسسات الدولة وعلى كل المستويات، ومن ضمنهم نسبة عالية من الحاصلين على شهادات جامعية، وقد عاش الجميع في ظل تكافل اجتماعي ومحبة كبيرة لعقود من الزمن.

التربية تعالج مشكلة نقص مدرسي اللغات في القنيطرة

دبيات: وزارة التربية فتحت اعتمادات إضافية لتكليف المدرسين

شعبة بـ٧ طلاب فقط في نبع الصخر

| القنيطرة - خالد خالد

بيّن مدير تربية القنيطرة فوزات الصالح أن مدارس المحافظة الواقعة في المناطق المحررة تعاني من نقص بمدرسي اللغات «الفرنسية والانكليزية» بشكل ملحوظ، منوها بأنه سيتم سد النقص من خلال تكليف المدرسين من خارج الملاك، مشيراً إلى أنه تم الإعلان للمرة الثانية عن قبول الطلبات للراغبين بتدريس اللغات، إضافة إلى ذلك ستقبل طلبات خريجي كلية التربية «معلم صف» والذين يجيدون اللغة الأجنبية لتعويض النقص باختصاص «فرنسي – انكليزي» في مدارس المحافظة.

وأشار الصالح خلال الاجتماع المخصص لتتبع الواقع الخدمي بالمناطق المحررة إلى قبول الناجحين في مسابقة خريجي المعاهد ومنهم ٢٣ باختصاص لغة انكليزية و٣ فقط لغة فرنسية حيث من المتوقع تعيينهم خلال الشهر الرابع من العام القادم، مؤكدا انه سيتم دمج عدد من المدارس ذات العدد القليل من الطلاب كثانوية نبع الصخر حيث لا يوجد في الصفين العاشر والحادي عشر سوى ٧ طلاب بالشعبة لتلافي النقص في بعض الاختصاصات خاصة اللغات والمواد العلمية.

وأوضح الصالح أنه لم يتم تفعيل ثانوية جباثا الخشب لعدم وجود طلاب وتم الطلب من الأهالي رفع قائمة بأسماء الطلاب الذين درسوا بمدارس كانت تابعة للمجموعات المسلحة وحصلوا على وثائق ممهورة لرفعها للوزارة للنظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بذلك كإجراء سبر أو امتحان لهؤلاء الطلاب من اجل قبولهم في المدارس الحكومية.

في سياق آخر أكد مدير صحة القنيطرة الدكتور عوض العلي تفعيل مركز بريقة الصحي وتجهيزه بالتجهيزات اللازمة منوهاً بأنه سيعمل ثلاثة أيام بالأسبوع مبدئيا بسبب نقص الأطباء والكادر الطبي، كما سيتم إرسال العيادة المتنقلة إلى القرى التي لم يتم تفعيل المراكز الصحية فيها نتيجة تعرضها للدمار الكامل لمعاينة المرضى ومنحهم العلاج المناسب.

وأشار العلي إلى عدم إمكانية تجهيز مركز الحميدية الصحي كونه ملكاً للبلدية وعلى عاتقها تكاليف إعادة التأهيل حسب تعليمات وزارة الصحة والتي عممت بعدم إعادة تأهيل أي مركز مستأجر، ومبديا استعداد المديرية لافتتاح مركز بالقرية في حال تأمين المكان المناسب.

بدوره أوضح مدير شركة الصرف الصحي هشام الفندي وجود اتفاق مع إحدى المنظمات الدولية لصيانة خطوط وشبكات الصرف الصحي في قرى الحميدية والقحطانية وبريقة وبئر عجم وسويسة وغيرها، مطالباً رؤساء البلديات بالإسراع بإعداد الكشوف اللازمة لشبكة الصرف الصحي ضمن الحدود الإدارية للبلدية لرفعها للوزارة وتأمين الاعتمادات اللازمة من اجل صيانتها.

أما مدير مؤسسة المياه أمين الشمالي فاشار إلى الحاجة لتركيب مركز تحويل على البئر المغذي لسكان الحميدية للمباشرة بضخ المياه بعد إعادة تأهيله، لافتاً إلى تشغيل بئر في قرية أم باطنة والتعاقد على تأهيل بئر في مسحرة والمباشرة بالإعلان عن تجهيز بئر ثانٍ لتزويد أهالي منشية مسحرة بالمياه.

ونوه الشمالي بموافقة إحدى المنظمات الدولية على تجهيز بئرين في نبع الصخر وبشكل كامل، علماً أن معظم الشبكات تمت سرقتها وبحاجة إلى إعادة تأهيل، وكذلك شبكة الرفيد بحاجة إلى استبدال كامل حيث كان هناك مخطط قبل الأزمة لاستبدالها وتم إدراجها ضمن خطة ٢٠١٩.

وتمحورت أبرز مطالب البلديات بسد النقص بعدد المدرسين بالمواد العملية واللغة الفرنسية والانكليزية بمدارس المنطقة وعدم وجود خزانات مياه وموجه إداري بالمدارس وعدم تسليم مدارس الحلقة الأولى وسائل إيضاح وعدم وجود مقاعد بمدرسة راتب الموسى وعدم وجود أبواب ونوافذ في مدارس جباثا وطرنجة ونبع الصخر ورفض أمين المستودع بالتربية تسليم مدراء المدارس في جباثا بمستلزمات المدارس من سجلات ودفاتر ومواد تنظيف وغيرها.

وطالب محافظ القنيطرة همام دبيات مديرية التربية بالكشف على مدارس مسحرة والعمل على افتتاح مدرسة لطلاب الحلقة الأولى كون إحدى المدارس جيدة البناء وتحتاج فقط إلى أبواب ونوافذ والبدء بالعملية التعليمية فيها مطلع تشرين الأول القادم، مشدداً على أنه بالاجتماع القادم لن يقبل بأية شكوى عن نقص المدرسين بمدارس المحافظة وضرورة إيجاد الحلول المناسبة لتأمين الكادر وتكثيف جولات الصحة المدرسية على جميع المدارس للتأكد من نظافتها ونظافة الخزانات والمرافق العامة والنظافة الشخصية للطلاب.

ولفت دبيات إلى موافقة وزارة التربية على فتح باب الاعتماد لتكليف المدرسين من الاختصاصات التي تحتاجها مدارس المحافظة بساعات إضافية، موجها التربية بعدم تجديد الإجازات الخاصة بلا أجر أو الموافقة على منح إجازة لأي مدرس اختصاص لغات أو مواد علمية.

الكهرباء إلى الشيخ مسكين خلال شهر

مدير نقل الكهرباء لـ«الوطن»: محطات تحويل نقالة لتغذية المناطق المحررة

| قصي أحمد المحمد

كشف مدير المؤسسة العامة لنقل الكهرباء نصوح سمسمية لـ«الوطن» عن توجّه مؤسسة نقل الكهرباء إلى تجهيز محطتين نقالتين تتغذيان على خطوط التوتر العالي ٢٣٠ كيلو فولط، باستطاعة كل منها ٢٣٠ كيلو فولط أمبير، لكل من المحطتين محولة ثلاثية ومخرجان بتوترين ٦٦ و٢٠ كيلو فولط، ليصار إلى استخدامها بدلاً من محطات التحويل الثابتة المدمرة.

وأكّد سمسمية أنه لأول مرة يتم الطلب على تأمين محطات تحويل نقالة باستطاعة ٢٣٠ كيلو فولط أمبير في سورية، مبيناً أن الهدف من هذا الإجراء هو تأمين التغذية الكهربائية بشكل خاص للمناطق التي تضررت فيها محطات التحويل الثابتة نتيجة الأعمال الإرهابية التي تمر بها خطوط توتر عال ٢٣٠ كيلو فولط أمبير بشكل مؤقت.

وقال سمسمية: «بعد الانتهاء من التعاقد والإعلان على المحطتين النقالتين، من المتوقع أن يتم حالياً وضع إحداهما في المنطقة الشرقية في محافظة دير الزور، والثانية في المنطقة الجنوبية في محافظة درعا». منوهاً بأنّه قد تحدث تغيرات طارئة على أماكن توزيعها لاحقاً وذلك نتيجة الظروف الحالية.

وأوضح أن تأمين المحطات النقالة هو إجراء إسعافي في الوقت الحالي للإسراع في تأمين التغذية الكهربائية للمناطق المحررة، ريثما تتم إعادة تأهيل محطات التحويل الثابتة القديمة ووضعها في الخدمة من جديد.

وأشار إلى أن المحطات النقالة ٢٣٠/٦٦/٢٠ كيلو فولط أمبير استطاعتها كبيرة جداً تصل إلى حدود ٦٠ ميغا، لكونها ترتبط مباشرة مع مخارج خطوط ٢٠ كيلو فولط وذلك عبر تحويل الطاقة من خطوط التوتر العالي التي تتغذى منها وهي ٢٣٠ كيلو فولط أمبير والتي يتم تحويلها إلى استطاعة خطوط ٦٦ كيلو فولط أمبير ثم إلى مخارج ٢٠ كيلو فولط أمبير مباشرة في المحطة ذاتها.

مبيناً أن الاستطاعة الإجمالية التي تعطيها محطات التحويل النقالة حالياً وهي ٢٠/٦٦ كيلو فولط تصل إلى ٢٠ ميغا، لافتاً إلى أن ميزة هذه المحطات أنها لا تحتاج إلى بنى تحتية خاصة أو أعمال تجهيزية كبيرة لاستخدامها، ويمكن وضعها في محطات التحويل عند توافر مساحات كافية أو خارجياً بجانب المحطات على أطراف الطرق والساحات العامة لتأمين حل إسعافي سريع وغير مكلف كالمحطات الثابتة للمناطق التي تعاني نقص التغذية الكهربائية.

لافتاً إلى أن المؤسسة قامت باستخدامها مؤخراً في ظل الظروف الحالية في عدة مناطق في العاصمة وريفها منها المزة ٨٦ وجرمانا وأشرفية صحنايا، إضافة إلى عدّ مناطق أخرى في محافظات اللاذقية والسويداء وحمص (تلدو).

أمّا فيما يخص نقل الكهرباء إلى محافظة درعا، فأكد مدير النقل أن ورشات المؤسسة باشرت حالياً في إعادة تأهيل وإصلاح الأعطال على خطوط التوتر العالي في مدينة الشيخ مسكين المتضررة، لافتاً إلى أن العمل مستمر أيضاً على إعادة تأهيل محطة تحويل الشيخ مسكين الثابتة، مبيناً أنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من إعادة تأهيل محطة الشيخ مسكين خلال شهر بعد تأمين التغذية الكهربائية لها من محطة الكوم لتصل الكهرباء إلى المدينة.

وأشار إلى أن محافظة درعا تتغذى من مخرجين يتغذيان على خطوط التوتر العالي ٢٣٠ كيلو فولط الأول من محطة الكوم – الباسل إلى الشيخ مسكين، والثاني من محطة توليد الكسوة إلى مدينة الصنمين وهما في الخدمة حالياً يغذيان المحافظة.